قائد أمريكي: مهمتنا لم تنته بعد

قبل موعد الانسحاب .. آخر القوات القتالية تجتاز الحدود نحو الكويت

متابعة/ المدى

بدأت آخر الوحدات القتالية الأمريكية مغادرة العراق مع الساعات الأولى لصباح امس الخميس قبل نحو أسبوعين من الموعد النهائي لانسحابها وإنهاء المهام القتالية للجيش الأمريكي بالعراق.

وأكد مسؤول أمريكي أن الفرق القتالية اجتازت الحدود العراقية باتجاه الكويت، بعد حوالي سبعة أعوام ونصف العام على حرب إسقاط النظام البائد في آذار٢٠٠٣.

وأضاف المسؤول أن المهمة القتالية لم تنته بعد وستستمر حتى الحادي والثلاثين من آب الجاري، وهو الموعد الذي حدده الرئيس الأمريكي باراك أوباما لانتهاء المهام القتالية للجيش الأمريكي في العراق.

وأظهرت مشاهد بثها التلفزيون الأمريكي صوراً لفرقة سترايكر" الرابعة وفرقة المشاة الثانية، يجتازون الحدود باتجاه الكويت، على أن يتبعهم في الساعات المقبلة باقي جنود الفرقة القتالية.

وكان من المقرر أن تنسحب القوات القتالية الأمريكية من العراق بحلول نهاية آب الجاري، ليتقلص بذلك الوجود العسكري الأمريكي إلى نحو ٥٠ ألف جندي.

ومن المقرر أن تناط بتلك القوات الباقية مهمة تدريب قوات الأمن العراقية والمساعدة في عمليات مكافحة "الإرهاب"، على أن تنسحب القوات كافة طبقاً للاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية بحلول نهاية عام ٢٠١١.

ووصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، فيليب كراولي، الانسحاب بأنه "لحظة تاريخية"، لكنه أشار إلى أن الالتزام الأمريكي في العراق صلب وطويل الأمد. مضيفاً أن "آخر ما نريده، هو بروز مناسبة جديدة لإرسال جنود إلى العراق، وأن يكون علينا إنهاء مرحلة القتال مجدداً".

كما أشار كراولي إلى أن الحرب في العراق كلفت واشنطن ألف مليار دولار، كان له "ثمن مرتفع"، موضحاً "أننا قمنا باستثمارات ثقيلة في العراق، وعلينا القيام بكل ما في وسعنا للحفاظ على هذا الاستثمار، ولينخرط العراق وجيرانه في وضع أكثر سلمية بكثير يخدم مصالحهم ومصالحنا".

الى ذلك، نقلت وكالة أنباء رويترز عن مسؤول رسمي في الإدارة الأميركية قوله إن مهمة القوات المقاتلة الأميركية لم تنته بعد في العراق، وأنها ستتواصل حتى نهاية شهر آب الحالي.

وأوضح المسؤول أن الولايات المتحدة أنهت عملية خفض عدد قواتها في العراق إلى ٥٦ ألفاً، لكنه قال إن المهمة القتالية ستنتهي في الـ٣١ من الشهر الحالي، وأضاف أنه عندما تغادر هذه الألوية فإنه سيتمّ إعادة تكليف ألوية أخرى لتقوم بأعمال المساعدة وتقديم الإستشارة. وكان الكابتن كريستوفر أوبهارت المتحدث بإسم الكتيبة الرابعة من فرقة المشاة الثانية قد قال كما نقلت عنه وكالة أسوشييتد برس إن آخر دفعة من العربات التابعة لهذه الوحدة غادرت العراق عبر الحدود الكويتية في وقت مبكر من امس الخميس.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست أن هذه الخطوة تأتي في سياق تنفيذ خطة الرئيس أوباما لإنهاء العمليات القتالية في العراق نهاية الشهر الحالي.

من ناحية اخرى، أبدى مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى جيفري فيلتمان خيبة أمله لعدم تمكن الكتل البرلمانية من تشكيل الحكومة الجديدة، وأوضح أنه يسعى إلى حث الأطراف السياسية على الإسراع في التوصل إلى اتفاق بينها لإنهاء الأزمة.

وقال فيلتمان في حوار مع "راديو سوا" في بغداد انه سيحمل معه لدى عودته إلى واشنطن انطباعات جيدة عن طبيعة المحادثات الجارية بين الكتل السياسية، مستدركا بالقول إن عدم تمكن الكتل النيابية من التوصل إلى صيغة لإنهاء أزمة تشكيل الحكومة مدعاة للشعور بخيبة أمل.

وأضاف فيلتمان أنه على الرغم من أن مشاورات القادة العراقيين تتسم بالجدية، إلا أن بعضهم يعتقد أن الوقت في صالحهم، مشيرا إلى أن واشنطن ترى في الاستعجال لتشكيل حكومة عراقية أمرا ضروريا.

وذكر المسؤول الأميركي أن دور الولايات المتحدة في العراق يقتصر على تقديم مقترحات وأفكار تسهم في تقريب وجهات النظر بين الإطراف السياسية، مع مراعاة عدم التدخل المباشر في القرار العراقي. وأشاد فيلتمان بأداء رئيس الوزراء نوري المالكي خلال السنوات الأربع الماضية، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل مع رئيس الحكومة المقبلة في إطار دعم العلاقات بين الجانبين.

وجدد فيلتمان دعم الولايات المتحدة للعراق من خلال بناء علاقة شراكة طويلة الأمد، وبرر أزمة تشكيل الحكومة بحداثة النظام البرلماني في البلاد.

القوات العراقية تعلن عن فتح سجونها أمام لجان حقوق الإنسان

آكانيوز/الانبار

أعلن قائد شرطة الانبار ، عن البدء بفتح أبواب السجون والمعتقلات الخاصة بالمتهمين بقضايا "إرهابية" وجنائية امام لجان حقوق الإنسان لزيارة سجونها وبشكل مستمر وفي أي وقت ولجميع السجون الخاصة بها، مؤكدة ان الدعوة موجهة لجميع الجهات الرسمية والأممية المعنية بملف حقوق الإنسان في العراق.

واوضح اللواء بهاء الكرخي في مؤتمر صحفي عقد بمدينة الرمادي مركز محافظة الانبار الاربعاء، وحضره مراسل وكالة كردستان للانباء(آكانيوز) ان "القوات العراقية في المحافظة أبلغت جميع اللجان المعنية بحقوق الإنسان عن استعدادها لاستقبال وفود خاصة منها للاطلاع على أوضاع السجون العراقية ومدى مطابقتها للمعايير الدولية" مؤكدا "وضع آلية جديدة لمنع إطالة احتجاز المتهم والبت بقضيته بشكل سريع عبر تكثيف لجان التحقيق التي تحيل أوراق المتهمين إلى القضاء العراقي".

وتابع الكرخي انه "بإمكان أي فريق معني بالموضوع زيارة السجون بشكل مفاجئ ودون ترتيب مسبق والاطلاع على أوضاع المعتقلين فيه ورصد حجم الخدمة المقدمة لهم".

وأكد ان "سجون محافظة الانبار في الفلوجة والرمادي وهيت وحديثة وبقية المدن الأخرى ستكون جاهزة للتفتيش والاطلاع على الأوضاع فيها" مؤكدا انه "لا توجد أي حالات تعذيب او استخدام أساليب الإكراه مع المتهمين لسحب الاعترافات منهم، وبإمكان الجهات المعنية التأكد من ذلك".

وأعربت مديرة منظمة حقوق الإنسان العراقية في محافظة الانبار لبنى النجار عن ارتياحها البالغ بالمبادرة وقالت "هذا العراق الذي نطمح إليه، المزيد من الشفافية ودولة قائمة على القانون والنظام خالية من السجون او المعتقلات السرية ومن التعذيب وامتهان حقوق الإنسان".

وأوضحت النجار ان "فتح أبواب السجون في الانبار سيفوت الفرصة على "الإرهابيين" لنشر وبث إشاعات كيدية مغرضة من وجود أوضاع سيئة في المعتقلات بهدف تشويه صورة قوات الأمن العراقية"، مشيرة إلى ان الزيارات ستكون من قبل فريق مختص لرفع تقرير عن أوضاع السجون والمعتقلين فيها".

وقال النقيب فوزي عبد الله من شرطة الانبار انه "تم تطبيق الأوامر الحكومية الأخيرة من ضرورة اعتبار المجرم المعتقل مريضاً وان المعتقل للإصلاح وليس للانتقام".

وأضاف قائلاً انه "من النزاهة الاعتراف بان السجون العراقية كانت تعاني من بعض النواقص والأمور الأساسية في مجال حقوق الإنسان، لكنها اليوم تجاوزت تلك المشاكل ومازالت مستمرة في عملية إصلاح واسعة".

وتابع قائلاً انه "تم تعديل جدول زيارات ذوي المعتقلين لتكون مرة واحدة في الأسبوع، بعدما كانت مرة واحدة كل شهر، وقد طبق النظام فعليا في الأول من آب الجاري"، مشيراً إلى "عزل المعتقلين من الأحداث في سجون خاصة بغية خلق جو مريح لهم بمعزل عن "الإرهابيين" والمجرمين من البالغين". بحسب تعبيره.

التحضيرات الفنية واللوجستية استكملت

التخطيط: التعداد عمل فني لا صلة له بأية قرارات سياسية

بغداد/ السومرية نيوز

أكدت وزارة التخطيط امس الخميس، أن التعداد العام للسكان هو عمل فني لا صلة له بأية قرارات سياسية، فيما لفتت في الوقت نفسه إلى أنها أنجزت متطلبات العمل كافة لإجراء التعداد المقرر في ٢٤ من تشرين الأول المقبل.

وقال رئيس غرفة عمليات التعداد العام بوزارة التخطيط مهدي العلاق، "أنجزنا عمليات تحديث الترقيم والحصر للمساكن في محافظات العراق كافة، وأصبح واضحا لدينا حجم العمل على مستوى أصغر تشكيل إداري في كل محافظة نزولاً إلى المحلة والقرية".

وأشار العلاق إلى أن "الكلفة المالية المقدرة لإجراء التعداد تزيد عن ١٥٠ مليون دولار أمريكي، وأن الحكومة أمنت المبلغ بالكامل"، معتبراً أن "التعداد هو عمل فني يراد منه توفير قاعدة معلومات عن السكان ولا صلة له بأي قرارات سياسية، لكن بالإمكان الاستفادة من معطيات التعداد".

وتلقى عملية التعداد السكاني في كركوك معارضة شديدة من قبل المكونين العربي والتركماني اللذين يطالبان بتأجيله إلى ما بعد عملية التدقيق بسجلات القاطنين في المحافظة بحسب ما نص عليه قانون الانتخابات النيابية المصادق عليه من قبل البرلمان مطلع العام الحالي، إلا أن المكون الكردي يصر على إجراء التعداد في المحافظة أسوة بباقي مناطق العراق.

وأضاف العلاق "استطعنا أن نتفق مع إحدى الشركات الكبرى لتوفير صور فضائية جديدة للمناطق بدلاً من الصور القديمة المتوفرة لدينا، لأننا سنستخدم منهجية حديثة في هذا التعداد، إذ سنربط بيانات التعداد العام للسكان بقاعدة المعلومات الجغرافية، وبذلك قد يكون حصل تطور نوعي لأول مرة بالتعداد في البلاد".

وأشار العلاق إلى أن "كل اللجان العاملة على إجراء التعداد في المحافظات عاكفة حالياً على تسمية العدادين والمعاونين والمدراء، وأن لوزارة التربية دوراً كبيراً في هذا المجال".

وتوقع العلاق أن "تجهز قوائم العدادين مع نهاية آب الحالي وكذلك قوائم المعاونين والمدراء، إضافة إلى عدادين احتياط لمعالجة أي حالة طارئة لنقص العدادين عند يوم التعداد".

وبين مسؤول إحصاء في وزارة التخطيط أن "جميع متطلبات العمل الفنية للتعداد استكملت، ومنها استمارات التعداد وأدلة العد وكل الجداول المتعلقة بها وهي الآن قيد الطبع وقد تم بالفعل طباعة قسم منها"، مشيرا إلى أنه "ستبدأ في الثامن والعشرين من هذا الشهر أولى الدورات المركزية الأساسية، وسنعضدها، هذه المرة بإقامته بإقليم كردستان، وسيحضرها مدراء الإحصاء في المحافظات ورؤساء فرق الإسناد".

وأوضح العلاق أن "هذه الدورة ستكون نواة لدورات لاحقة، ستتم المباشرة بها بعد انتهاء الدورة الأولى، وستستمر حتى منتصف شهر تشرين أول المقبل"، مبينا أنه "سيصبح لدينا بعد استكمال هذه الدورات ٢٥٠ ألف عداد جاهز للعمل، وأكثر من ٣٠ ألف مدير محلة، فضلا عن ٦٠ ألف معاون".

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية أكدت في حزيران الماضي، أن التأخر في تشكيل الحكومة لن يؤثر على إجراء التعداد السكاني في موعده المقرر، وهو ٢٤ من تشرين الأول المقبل، مؤكدة أنها أنهت الاستعدادات لإجراء التعداد، فيما أشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن الأجهزة الأمنية ستفرض حظرا للتجوال ليوم واحد خلال إجراء التعداد السكاني.

وأعرب رئيس غرفة عمليات التعداد العام عن ثقته "من أن العمل سيتم في وقته المحدد، بعد أن استكملت التحضيرات الفنية واللوجستية كافة، وسيكون الدور الأكبر في إنجاح التعداد مرتبطاً بحسن استجابة الأسر"، موضحا أن "تجاربنا السابقة، في التعدادات، عكست حسن استجابة المواطنين".

ولفت العلاق إلى أن "التعداد السكاني، الذي سيجرى في الرابع والعشرين من تشرين أول المقبل، سنعتمد فيه أسلوب العد في اليوم الواحد، وسيعلن فيه حظر للتجوال، وتعطل المدارس والدوائر الرسمية وغير الرسمية، وسيكون تظاهرة وطنية سيتم من خلالها توفير قاعدة بيانات للأسر العراقية".

وأوضح العلاق "من الناحية الميدانية ستنطلق فعاليات التعداد من يوم ٢٠ تشرين أول، وسيكون هناك احتفال مركزي في بغداد والمحافظات الأخرى، إيذانا ببدء التعداد"، مبينا أن "الأيام الأخرى، قبل يوم التعداد، سينتشر فيها كل العدادين في مناطق عملهم، وسيكملون استعداداتهم ويتأكدون من إطار عملهم بشكل دقيق، ومن أسماء أرباب الأسر وبعض المعلومات ثم ينجزن عملية العد في يوم الرابع والعشرين".

وعن التعداد أكد العلاق أن "كل عداد سيكون مسؤولا عن حوالي ٢٥ أسرة، وأنه سيدخل المنزل بعد الاستئذان ويبدأ بتدوين أسماء أفراد الأسرة وسيستعين بهويات الأحوال أو أي مستمسكات أخرى، ويدون أيضا بعض الجوانب كالناحية التعليمية والنشاط الاقتصادي والإعاقة إن وجدت".

وعن الأسئلة التي يطرحها التعداد أوضح "هناك أسئلة أساسية سترد في استمارة التعداد، تتعلق بالأسرة ذاتها منها خصائص المسكن والماء الصافي النفايات والتخلص منها والصرف الصحي"، مشيرا إلى أن "عدة صعوبات واجهتهم خلال العمل، منها ضعف في عمليات ترقيم الوحدات الإدارية كلها، إذا أننا وجدنا نقصا في تحديثها من قبل الوحدات البلدية، واضطررنا لإجراء عملية ترقيم شاملة وكاملة وأنجزنا عملية الحصر بناء على عملية الترقيم، اذ وجدنا صعوبة بسبب قدم الخرائط الأمر الذي اضطرنا إلى ترقيم المباني والمنشآت والوحدات السكنية".

أزمة الكهرباء تتفاقم مع ارتفاع درجات الحرارة في رمضان

بغداد/ الوكالات

يواجه كثيرون مشقة الصيام في الأسبوع الأول من شهر رمضان المبارك مع ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية تزامنت مع انقطاع شبه تام للتيار الكهربائي.

ويستقطع المواطنون من قوتهم اليومي للاستعانة بالمولدات الأهلية التي تزودهم بسويعات من إمدادات الكهرباء، وهو أمر يعتمد على مبلغ الاشتراك الذي يمكن سداده لصاحب المولد.

وكانت وزارة الكهرباء قد أعلنت الأسبوع الماضي أن ١٠ خطوط ناقلة للطاقة الكهربائية لتغذية بغداد تعرضت إلى عمليات تخريبية أدت إلى زيادة فترات القطع المبرمج لتصل إلى نحو ٢٠ ساعة يوميا.

وتتزامن أزمة الكهرباء وموجات الحر والعواصف الترابية مع معضلة تشكيل الحكومة المستمرة منذ خمسة أشهر.

وهذا بالتحديد ما يدفع المواطنين إلى الاستعانة بالمولدات الأهلية التي يقولون إن أصحابها يأمرون وينهون لأنهم البديل الوحيد المتوفر أمام المستهلكين.

وتبلغ حاجة العاصمة وحدها من الطاقة الكهربائية نحو أربعة آلاف ميغا واط في حين لا يصلها حاليا سوى ألف و ٣٠٠ ميغا واط.

لكن أحد أصحاب المولدات في بغداد يرد على الانتقادات ويلقي باللائمة على المواطن وعلى السلطات على حد سواء.

وفي ظل الغياب شبه التام للتيار الكهربائي الحكومي بادر القطاع الخاص لسد هذه الثغرة بتشغيل المولدات التي تؤجر خدماتها نظير مبلغ يتراوح بين ١٠ إلى ١٥ دولارا للأمبير الواحد لمدة تصل إلى نحو ١٠ ساعات.

ورغم الشكاوى من المولدات الخاصة، تبقى هي التجارة الأكثر رواجا لأنها البديل الوحيد عن التيار الكهربائي الحكومي الذي يسميه العراقيون "الوطني" والذي يبدو وكأنه يلفظ أنفاسه الأخيرة احتجاجا على تأخر تشكيل الحكومة.

دعوات إلى إعادة النظر بقانون منظمات المجتمع المدني

مسؤول في محافظة بغداد: منظمات وهمية تستثمر في العاصمة

بغداد/ واع

أعلن نائب محافظ بغداد محمد حمزة الشمري عن اكتشاف عدد من المنظمات المدنية الوهمية تعمل في بغداد.

وذكر الشمري في تصريح لوكالة أنباء الإعلام العراقي انه في الآونة الأخيرة تم اكتشاف هذه المنظمات التي كانت تحاول الحصول على دعم من المحافظة وهي ليست منظمات شرعية وتمت إحالتها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وأضاف ان هذه المنظمات تحاول ان تتدخل في موضوع الاستثمار بدعوى انها حريصة على تفعيل الاستثمار ومساعدة الحكومة المحلية، مشيرا إلى انه وبعد تدقيق المحافظة بالطلبات التي قدمتها تلك المنظمات لفتح افاق تعاون معها اكتشفت انها وهمية.

وبيّن الشمري ان لدى المحافظة تعاونا مع العديد من منظمات المجتمع المدني فضلا عن برامجها التربوية والثقافية والاجتماعية.

وكانت لجنة مؤسسات المجتمع المدني في مجلس النواب أعلنت في شباط الماضي إلغاء العديد من المنظمات لدعمها وارتباطها بالإرهاب.

وأكد خالد الاسدي مقرر لجنة مؤسسات المجتمع المدني ان بعض الإحصاءات تشير إلى وجود ٦ آلاف منظمة وهمية وأخرى تتحدث عن وجود ١١ الف منظمة وهمية او غير فاعلة، بينما المنظمات النشيطة قد لا تتجاوز بضع مئات.

يذكر ان مجلس النواب اقر بداية عام ٢٠١٠ قانون المنظمات غير الحكومية، في مسعى لتنظيم عملها والسعي لخدمة المجتمع المدني.

الى ذلك كشف مجلس محافظة بغداد في حزيران الماضي عن وجود نحو عشر منظمات مجتمع مدني وهمية تعمل على نطاق العاصمة.

وقالت رئيسة لجنة المجتمع المدني في المجلس عائشة غزال مهدي في تصريح لها انه خلال تسلمهم مهام عملهم قبل نحو عام ونصف في المجلس تم تقسيم المنظمات التي تعمل في العاصمة الى منظمات قائدة وناشطة ووهمية، موضحة بان اللجنة قامت بإرسال صحة صدور الى دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة الى مجلس الوزراء للتأكد من هذه المنظمات.

وأضافت ان اللجنة تسلمت بعد ذلك كتاباً من الدائرة يفيد بوجود نحو عشر منظمات تعمل بشكل وهمي على نطاق العاصمة بغداد ، مشيرة الى ان طبيعة عمل هذه المنظمات كانت جمع الأموال والادعاء بإعطائها للفقراء حيث تأكدت اللجنة من عدم وجود أي نشاط من هذا القبيل.

وبينت مهدي انه تم سحب اجازات هذه المنظمات ووضعها ضمن القائمة السوداء.

الى ذلك ابلغت المبادرة العالمية لدعم منظمات المجتمع المدني وهي منظمة غير حكومية ٤٣ منظمة مجتمع مدني عراقي تستضيفها في فلليتري قرب العاصمة الايطالية بأنها ستحقق في معلومات حول وجود منظمات مجتمع مدني وهمية في العراق تتسلم هبات ومنحاً من منظمات حكومية وهيئات أهلية أوروبية وأمريكية.

وقالت مصادر عراقية تشارك في الاجتماع: ان المبادرة العالمية أبدت خشيتها من وجود فساد وسوء ادارة مالي في عمل هذه المنظمات. وشددت المصادر على ان المشاركين اخذوا علما بأن منظمات المجتمع المدني العراقية التي تعمل كواجهات للأحزاب الحاكمة حيث تستخدم الهبات التي تصلها في تمويل نشاط الأحزاب سوف تحال الي القضاء بتهم الفساد وسوء الإدارة.

من جانبها طالبت وزيرة حقوق الإنسان وجدان ميخائيل بغداد، بإعادة النظر ببعض الفقرات التي جاءت في مسودة مشروع قانون منظمات المجتمع المدني، مؤكدة قصوره عن إيضاح العديد من المفاهيم المتعلقة بمعرفة الجهة التي تتولي مسؤولية المنظمات المدنية، وما اذا كانت النقابات والاتحادات تدخل ضمنها.